جامعة عمار ثليجي – الأغـــواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

عنوان:

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق إتفاق الشراكة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال

من إعداد الطالبتين:
- رويغي مباركة
- حرزلي سارة

الأستاذ المشرف:
– د/ زديك الطاهر

لجنة المناقشة

د/ رابحي لخضر	رئيسا
د/ زديك الطاهر	مشرفا
د/ بوقرين عبد الحليم	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع اشكر الله واحمده كثيرا وطيبا مباركا الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأنارني بالعلم وأكرمني وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله" فأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام الى الاستاذ المشرف كما أتوجه الى كل من ساهم وقدم المساعدة والعون والى الذي ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهـــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب نهار إلا لطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة أدى الأمانة ونصحة الأمة النبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى والدتي التي حملتني ومن كان دعائها سر نجاحي أمي الحبيبة

إلى الذي علمني حب الاجتهاد والعمل وشجعني وحدثني

إلى من قاسموني حنان أمي ورعاية أبي وشاركوني أفراحي

وأحزاني إلى أخوتي وأخواتي

وإلى كل من لم يسعهم قلمي ولم ينساهم قلبي

مقدمـــة

تشهد الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المتسارعة للعلاقات الدولية ، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يغلب عليه طابع الانفتاح والعولمة، خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية دوليا وإقليميا، حيث ترى الاقتصاديات المتقدمة أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق لها مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها، وفي ضوء ذلك تغيرت نظرة الدول المتقدمة إلى الدول النامية وأصبح كل قطب يبحث عن سياسة تعاونية إقليمية جديدة توسع نطاق نفوذه، ومن هذا المنطلق وجدت الدول النامية نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع تنافسيتها، و ذلك من خلال الانضمام إلى تجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تسعى للاندماج العالمي.

وبالنسبة للجزائر لم تبقى بمعزل عن هذه التحولات إذ أن علاقتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اتسمت دائما بالترابط، وذلك نظرا لكون هذا الأخير يعتبر كأول شريك اقتصادي للجزائر، ناهيك عن عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا، ولذلك أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة حيث جرى التوقيع الرسمي على الاتفاق بينها وبين دول الاتحاد الأوربي في أفريل 2002 ، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005 ، إن عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبها سوف يتم الإلغاء التدريجي وفق برنامج زمني محدد لرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من

المنتجات الأوربية التي تستوردها الجزائر إلى أن يتم الإلغاء النهائي بحلول سنة 2020 ، وعلى هذا الأساس أصبح عليها التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذلك أثارها على الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح.

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية سيعرض المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة شديدة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، لذا يجب عليها وحتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة أن تقوم بتحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية، كما تسعى إلى تحسين محيطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تأهيلها بهدف تحسين تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية، وفي هذا الإطار تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلا ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا، كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية.

لقد أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة منها بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول حيث أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة مع

تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح التي تعرفها أغلب الدول ومنها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة نتجت أساسا عن رغبتها في الاندماج ضمن حركية الاقتصاد العالمي.

إن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي واجهت منافسة شديدة من قبل الشركات الأجنبية، لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية وتأهيل طرق إنتاجها وأنظمتها التسييرية، وهذا ما يتطلب إتباع إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لتأهيلها خاصة مع تسارع الاتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات والتحالفات الاقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر للانطلاق باقتصادها نحو العالمية، و يرجع هذا إلى الأهمية التي تمثلها هذه المؤسسات و خصائصها التي جعلت منها بديلا للمؤسسات الكبيرة في كثير من الأحيان وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت الشراكة الأجنبية في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين أداءها، و حتى تستطيع الجزائر وضع سياسة تنموية فعالة لهذا القطاع بهدف تخطي مختلف التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بهدف تفادي الآثار المترتبة عن اتفاقية الشراكة بصفة عامة و منطقة التبادل الحر بصفة

خاصة، وما سوف تواجه منافسة حادة في الأسواق الوطنية أو دولية. كل هذا كان من أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال مساعدتها للبقاء في محيط أكثر تنافسية بتأهيلها وتأهيل المحيط الخارجي لها عن طريق وضع مجموعة من برامج التأهيل الوطنية وأخرى بالمساعدة في إطار الشراكة الأوروجزائرية ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

تحديد إشكالية البحث:

وعلى أساس الطرح الوارد أعلاه كانت إحدى البنود الرئيسية لاتفاقية الشراكة الجزائرية هي المساعدات المالية المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي التي سوف تفرضه منطقة تبادل الحر. حيث ينص إحدى بنود الاتفاقية على " الأخذ بعين الاعتبار أثار إنشاء تدريجي، لمنطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري، لا سيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها". و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا جزء من النسيج الاقتصادي الجزائري. وبالتالي خصصت له مبالغ مالية في إطار برتوكولات التعاون المالي المخصص للجزائر.

ومن هذا، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن الاستفادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؟

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على محاور أساسية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية.

- مفاهيم أساسية حول الشراكة الأجنبية.

- تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية.

فرضيات البحث :

وقد جاءت الفرضيات الخاصة بهذا البحث على النحو التالي:

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية تهتم بتأهيل وظائف المؤسسة المعنية بعملية التأهيل فقط.

- ترمي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها من طرف الاتحاد الأوربي إلى تحسين و تقوية تنافسيتها لمواجهة الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

- نسبة تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الممولة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، أكبر من نسبة تمويل المخصصة في إطار البرامج الوطنية ل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية و أهداف البحث:

بالنسبة لأهمية البحث فهي تكمن في كونه يعالج جزئية مهمة تتعلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا القطاع الذي أولت الجزائر أهمية بترقية وتطوير هذا القطاع في العشريتين الأخيرتين.

كما تبرز أهمية البحث في معالجة موضوع الشراكة الأورو جزائرية وما يمكن أن توفره من مزايا للاقتصاد الوطني من خلال المساعدة التي تتلقاها الجزائر للنهوض باقتصادها وذلك بالاستفادة من الخبرات والمهارات والمعارف التطبيقية والتكنولوجية، ناهيك عن حصول الدعم التمويلي اللازم لتمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يخدم نمو الاقتصاد الوطني ويجعل هذه المؤسسات ترفع من قدراتها التنافسية وطنيا ودوليا.

ومن هذا المنطلق جاء بحثنا بهدف دراسة و تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري؛ وكذا التركيز لآليات التمويل المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بهدف مساعدة ودعم الاقتصاد الجزائر للقيام بالإصلاحات ، الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح الاقتصادي التي سوف تفرضه منطقة تبادل الحر بحلول سنة 2020ومحاولة تقييم الدور التمويلي للبرامج المسطرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة لعدة أسبابا أهمها أن الموضوع يدخل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد النتائج الايجابية التي حققها هذا القطاع في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة منها أو النامية، ومحاولة الربط بين اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

منهجية البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات:

لاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، و تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

المنهج الوصفي والتحليلي:

كأسلوب مناسب لوصف وتحليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة برامج التأهيل الممولة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

تمهيد:

يرى الباحثين بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الإقتصاد و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في تامحيط و نظرا لسهولة إنشائها، و مرونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة، و قبل التطرق للأهميتها و دورها وجب التعرف عليها و التعرف على خصائصها و التي سنتناولها من خلال هذا المبحث

المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في إطار التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنترق إلى تعريفها وخصائصها وأهميتها وتطور تعدادها في الجزائر.

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]:

على الرغم من اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول بحيث تنفرد كل دولة بتعريف خاص بها وذلك نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة النشاط الاقتصادي بحيث نستنتج أن هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستخلصها فيما يلي:

1- المعايير الكمية: وتشمل مجموعة المؤشرات الاقتصادية مثل حجم الانتاج، عدد العمال...

2- المعايير النوعية: وتشمل المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق المالك، السوق.

[1] د/ زعرور نعيمة ود/ كردودي سهام، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2017.

الفرع الاول : النضرة الدولية في تعريفها للمؤسسات مثل المنظمات الدولية , الاتحاد الاروبي...الخ

1. **تعريف اللجنة الأوروبية :**" المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا، أجيرا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز بإستقلاليتها ".

2. **تعريف منظمة العمل الدولية :** " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتالف غالبا من منتجين مستقلين يعملون ابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، و بعضهم يستأجر عمالا و خرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض،و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيء فرص عمل غير مستقرة، و يضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا [1]"

3. **تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية :** إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على إستقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع".

[1] د/ زعرور نعيمة ود/ كردودي سهام، المرجع السابق.

4. **تعريف الإتحاد الأوروبي :** " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كمايلي[1]:

- ✓المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال.
- ✓المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا.

المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

الفرع الثاني: النظرة الوطنية للمشرع الجزائري و قوانين وطنية لبعض الدول

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي : **عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة**.....إلخ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 7،5 هذه المؤسسات كما يلي :

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة :** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار.
- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة :** هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار.

[1] د/ إسماعيل شعبان، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل الشروعات الصغيرة و المتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص63.

أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وهذا بعد ما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وه ميثاق يكرس التعريف الذي حده الاتحاد الاوروبي سنة 1996، حيث يعرف القانون 01-18 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بانها "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 01 الى 250 عامل"، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري.[1]

المطلب الثاني : خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بعد التعرف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق على خصائصها وأهميتها في خدمة مصالح الفرد والمجتمع والاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي ونتيجة لذلك فهي تتنشر بصورة متسارعة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 11 من القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2011، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الصادر في 15-12-2011، ص 06.

أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- ❖ سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان.
- ❖ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
- ❖ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- ❖ تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة
- ❖ تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
- ❖ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- ❖ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام إتخاذها للقرارات.

[1] د/ إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم" ، نفس المرجع السابق، ص 59.

ثانيا : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] :

• تحتل المؤسسات الصغيرة و التوسطة أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي بصفة عامة و الإقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الإقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و نجد من بين الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

1. **إنهيار الأوضاع المالية** :خاصة في الدول النامية، و بالتالي ضعف القدرات الإستثمارية و عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الإستمرار و البقاء.

2. **التحولات الإقتصادية العالمية** : و التي جاءت ببرنامج الحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب و العامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات، و ذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.

[1] أ/ لرقط فريدة ، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها " تمؤيل الشروعات الصغيرة والمتوسطة ص120.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية:

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي و يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

الدور الإقتصادي :

يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية[1] :

تثمين قوة العمل : من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.

تعبئة الموارد المالية : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالإعتماد على مدخراتهم، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على إستقلاليتهم المالية و وحدتهم.

رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و بإستمرار لضمان السير الحسن للعمل، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.

[1] أ/ لرقط فريدة و آخرون ، " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها "، وتطورها في العالم ،ص 120

خلق الناتج الخام الداخلي[1]: يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي.

ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستراد.

توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية).

حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتوج المحلي :

في ظل التطورات الراهنة، و أمام ‘نفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات و التي تؤثر على المنتوجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق طريق مراقبة الجودة، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، و بالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية.

<u>الدور الإجتماعي</u> :

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الإجتماعي، و يمكن حصر الدور الإجتماعي لهذه

[1] لرقط فريدة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 125.

المؤسسات في النقاط التالية: القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

الحد من ظاهرة النزوح الريفي : و ذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي :

- ✓القضاء على الآفات الإجتماعية.
- ✓تحسين مستوى المعيشة في الريف.
- ✓الإستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية.
- ✓الإستغلال الأمثل للموارد المحلية. [1]

المطلب الأول : تحديد إستراتجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر التسيير الإستراتيجي مهما جدا بالنسبة للمؤسسات مهما كان حجمها، فهو بمثابة حلقة وصل بين المؤسسة ومحيطها، إذ يمكنها من التعامل مع مختلف التهديدات التي قد تطرأ فجأة في المحيط و بالتالي تستطيع بذالك التفاعل مع كافة التغيرات، الأمر الذي يجعلها تكتسب ميزة تنافسية تضمن لها البقاء، و قد تبلورت معظم الأفكار الأولى للتسيير الإستراتيجي و تطورت في إطار المؤسسات العامة، لكن إلى جانب تلك المؤسسات هناك

[1] لرقط فريدة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص 129-130.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه بدورها المحيط و التي تعمل جاهدة من اجل البقاء و الاستمرارية و هناك العديد من خيارات الإستراتجية التي يمكن للمؤسسات تحديدها نذكر منها ما يلي :

01-التخصيص :

غالبا ما تكون هذه الإستراتجية مرتبطة بالمؤسسات حديثة التكوين. وهي محاولة تخصيص الوسائل حول نشاط واحد مربح مع درجة عالية من المعرفة العلمية. [1]

02-إستراتجية الاستقرار :

تستخدم من طرف المؤسسات التي ترغب في استقرار لعدة أسباب نذكر منها :

- رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو التدريجي.
- الاقتناع بمستويات الإرباح المحققة.
- محاولة تجنب المخاطر الموجودة في المحيط

03- إستراتجية التميز :

[1] أ/أحمد القطامين، " التخطيط الاستراتيجي (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية "، ط1 دار مجد لاوي، عمان-الاردن، 1996، ص 57.

تعتبر إستراتجية تنافسية تعتمد على التميز في المنتج لموجهة القطاع المستهدف من السوق و تسعى بذالك المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية في قطاع السوق المستهدف.

04- إستراتجية على خفض التكلفة :

تعتمد على تبني هذه إستراتجية و التي تعتمد على خفض التكلفة للمنتج و ذالك من خلال التركيز على قطاع معين من سوق او على مجموعة معينة من مشترين.[1]

05- إستراتجية التنويع :

يقصد بها توسيع المؤسسة من خلال تقديم المنتجات و خدمات الجديدة.

06- إستراتجية التركيز :

حيث تركز المؤسسة تركيزا كاملا على مجال محدد تتخصص فيه او على مزيج واحد من تكنولوجيا. المستهلكين و المنتوج.

المطلب الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتظهر اهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب عمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات والدخول إلى

[1] أ/أحمد القطامين، نفس المرجع السابق، ص 62.

الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية لتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. [1]

بشكل عام، يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبناءً على

[1] أ/أحمد القطامين، نفس المرجع السابق، ص 67.

ذلك، يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.[1]

التنمية الاجتماعية حسب هوبهاويس هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي:

1. الحجم (السكان)
2. الكفاية
3. الحرية
4. المشاركة

[1] د/صالح صالحي " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة، "مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، سطيف، الجزائر، العدد3/2004، ص 31 – 37.

المطلب الثالث: مصادر وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشاكل التي تواجهها :

كما يعرف عن جميع المؤسسات أنها بحاجة إلى أموال، فإن هذه المؤسسات هي أيضا بحاجة لها، لذلك فهي تبحث دائما عن مصادر للحصول على تلك الأموال، ونجد أن هذه المؤسسات بصفة خاصة تعاني من الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل، كما تواجه معوقات و مشاكل أخرى، و التي سنتطرق لها في مايلي [1]:

أولا : مصادر وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير مناصب الشغل والمساهمة في الانتاج، لهذا عملت الجزائر كغيرها من الدول على دعم هذا النوع من المؤسسات من الجانب التمويلي وذلك من خلال إنشاء جملة من الوكالات المختصة إلى جانب تخصيص وزارة تعمل على ترقية هذه المؤسسات من خلال توظيف مجموعة من الهيئات التابعة لها وسيتم التطرق لها فيما يلي:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات

[1] د/صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص 41-42.

الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994 مكلفة بما يلي: [1]

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على دعم وترقية الشراكة في هذا المجال.
- إعداد البحوث والدراسات التي من شأنها العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم اضافة مهام جديدة لهذه الوزارة نتيجة لابرام اتفاق التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي حسب القانون رم 01-18 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001.

1) المشاتل.
2) مراكز التسهيل.
3) المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF.

- الهيئات المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب ansej.
2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18-07-1994، المتضمن إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 1994.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .ANDI

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

5- صناديق ضمان القروض. [1]

إذ تتحصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية :

1. **التمويل الذاتي** : معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية.

2. **التمويل بالقروض** : و ذلك بالحصول على قروض بفوائد أو يديون فوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالية.

3. **طرق التمويل من المنظور الإسلامي** :

هناك عدة أساليب و صيغ تمويلية و التي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي،و ندرجها في ما يلي :

1- **المرابحة أو التمويل فائض التكلفة** : و يقصد بالمرابحة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر.[2]

من خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمرابحة :

- الوكالة بشراء بأجر.

[1] د/ زعرور نعيمة ود/ كردودي سهام، مرجع سابق.

[2] د/صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص 45.

- الوكالة بشراء بربح.

2- المشـــاركة : و يقصد بها جمـــع أمـــوال المـــدخرين مـــن طـــرف البنـــك لإستثمارها و الخصول على أرباح و إقتسامها معهم.

3- صناديق الزكـــاة و القـــرض الحســـن : تقـــوم معظـــم الـــنظم الإســـلامية بإنشاء صناديق الزكاة و القروض الحسنة و تســـاهم تلـــك الأمـــوال المتحصـــل عليها من الزكاة في ما يلي :

1. زيادة الإستثمار.
2. زيادة عدد المنتجين و التقليل من عدد العاطلين على العمل.
3. توسيع نطاق التداول.

4.3 التأجير التمويلي : يقصد بالتأجير التمـــويلي " المنتهـــي بالتمليـــك " عـــن طريق البيع، الإنفاق بـــين طـــرفين بتـــأجير أو إســـتئجار العـــين أو الأصـــل المؤجر و التوعد بإعادته مقابل أجرة محـــددة خـــلال فتـــرة زمنيـــة محـــددة و في نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيارين بين ثلاث بدائل كالآتي :

- يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقا و يكـــون الســـعر محـــدد فـــي بداية العقد.
- تمديد فترة الإيجار.
- إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة.[1]

[1] [1] د/صالح صالحي، نفس المرجع السابق، ص 49-52.

ثانيا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها و يمكن تلخيص أهم المشاكل في ما يلي[1]:

- صعوبات الإجراءات صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه.
- إرتفاع مساهمات أرباب العميل في مجال دفع مصاريف التأمين،مما أدى بأصحاب المشاريع بالإمتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم.
- إرتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال، الدخل و الأرباح.

1- **المشكلات الإدارية** : و التي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجؤون إلى الخلط بين بين الأعمال الخاصة بهم و الأعمال الخاصة بالمشروع، مما يؤدي إلى إختلاط الذمة المالية، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا لإرتفاع تكاليف التدريب و التكوين.

2- **المشكلات التسويقية** : و التي يمكن حصرها في ما يلي :

- نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع تكاليفها.

[1] أ/ سليمان ناصر ،" أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي ،"ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم ،ص 724-732.

- ظهور المنتجات البديلة بإستمرار و بأقل التكاليف.

3- **المشكلات التمويلية :** هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق أو تحد من عمل المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها :

- صعوبة الحصول على القروض بسبب :

أ. تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها.

ب. وجود ضمانات تعجيزية و التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كإشتراط ضمانات عقارية أو عينية.

ج. إرتفاع أسعار الفوائد.[1]

[1] أ/ سليمان ناصر ، نفس المرجع السابق، ص 735.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول، وهو جزء بسيط تناولنا فيه التعريف ب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وما يتعلق بها من جوانب أخرى، فهي تعتبر جد مهمة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه و الذي تم تقديمه في هذا الجزء كما عرفنا أن تلك المؤسسات لقيت إهتماما بالغا من طرف الدولة الجزائرية التي وجهت جميع الجهود وعملت على ترقية و تأهيل تلك المؤسسات.

تمهيد:

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة.

المبحث الاول :مفهوم الشراكـــة الأجنبيـــة

لقد تم استعمال كلمـــة شـــراكة كثيـــرا مـــن طـــرف البـــاحثين دون إعطائهـــا مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفهـــا B.Ponson علـــى أنهـــا كـــل أشـــكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمـــدة معينـــة، تهـــدف إلـــى تقويـــة فعالية المتعاملين من أجـــل تحقيـــق الأهـــداف التـــي تـــم تحديـــدها، فمفهـــوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكـــن ينبغـــي أن نفـــرق بـــين التحـــالف والانـــدماج والاقتنـــاء والشـــراكة، فيعتبـــر B.Garrette Et P.Dussage أن الانـــدماج والاقتنـــاء هـــو زوال المؤسســـة المعنيـــة لمـــيلاد وحدة أو مؤسســـة جديـــدة، أمـــا فـــي التحـــالف والشـــراكة فتبقـــى المؤسســـة محافظة على اســـتقلاليتها مـــن حيـــث الأهـــداف والمصـــالح الخاصـــة وتقـــيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.[1]

كما تعرف الشراكة الأجنبية علـــى أنهـــا مشـــروع يشـــارك فـــي امتلاكـــه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمـــع واتفـــاق بـــين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمســـاهمة فـــي تحقيـــق أهـــداف معينـــة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النيـــة فـــي التعامـــل بـــين الأطـــراف المشتركة.[2]

[1] جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروــ متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 161.

[2] قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/b150.htm ، العدد 29، السنة الرابعة، جويلية 2006، تم التحميل بتاريخ 15 دسيمبر 2011، ص 02.

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا انه غالبا ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

المطلب الأول : أنواع الشراكة الأجنبية.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

أولا :أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات.

1- الشراكة التجارية: تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن احد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، ويرتكز هذا النوع على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير.[1]

2- الشراكة الصناعية: إن الشراكة الصناعية تخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال دمج

[1] بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 222.

ومشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف.[1]

3- الشراكة الخدماتية: تلجأ العديد من المؤسسات إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير[2].

4- الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر، وتتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة وتطور مصالح الشركاء.

4- الشراكة التقنية: تتضمن الشراكة التقنية نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، وتتضمن اتفاقية البحث والتطوير واتفاقية نقل المعرفة واتفاقية الترخيص.

[1] قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[2] رميدي عبد الوهاب / سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04.

ثانيا : أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف.

يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما:

1- شراكة تعاقدية: الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

2- المشاركة بحصص رأس المال: في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص ...[1]

ثالثا :أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:

1- الشراكة العمومية: وهي تلك الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛

2- الشراكة الخاصة: وهي التي تتم بين شركات خاصة؛

[1] بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، مرجع سابق، ص 233.

3- الشراكة المختلطة: وهي التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

المطلب الثاني :آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظرا لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

اولا : آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية.

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:[1]

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

[1] بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

– ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

– الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

– تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.

[2] محمد يعقوبي / لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/a144.htm العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

ثانيا :آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية.

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي:[1]

– في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع؛

– الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛

– وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛

– تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل؛

– إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

[1] بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 05.

المبحث الثاني : العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية.

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:[1]

المطلب الأول :العوامل الداخلية.

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

1- الإصلاحات الاقتصادية.

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخوصصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 488.

2- المؤهلات الذاتية الجزائر.

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركية كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تكرس تحرر السوق مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورو متوسطية.[1]

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين.[2]

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.

[1] حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخوصصة)، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر ملتقى الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006، ص 44.

[2] عمار سعداني، خطاب رئيس المجلس الشعبي الوطني في مراسم افتتاح الدورة الخريفية للمجلس، سبتمبر 2006، موقع الكتروني www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.htm تم التحميل بتاريخ 15 جانفي 2012

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

- العولمة: إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.[1]

[1] حسام مبارك، مرجع سابق، ص 97-98.

المبحث الثالث : توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي:

ـإن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضآلة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.

– إن الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة و رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناءا على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.[1]

[1] بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 21–22.

المطلب الأول : تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية.

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية إذ أصبح يحظى بكل الرعاية والاهتمام كنتيجة منطقية لوعي الحكومات والدول بأهمية تأهيل المؤسسات وبضرورة تحسين تنافسيتها لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغيرات العالمية.

حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن التأهيل هو مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية. كما يعبر التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة.[1]

ومما سبق يمكننا القول أن برنامج التأهيل يعبر عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة، وتكتسي عملية التأهيل أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من

[1] بلالطة مبارك، نفس المرجع السابق، ص 26.

مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، كما أنها وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز وتحسين قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

وتتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

- تحديات المنافسة الخارجية؛

- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها؛

- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛

- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛

- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

[1] قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص ص 1048-1049.

المطلب الثاني :برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 9،62 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي.[1]

ويرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي:

– الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛

– دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛

[1] قوريش نصيرة، نفس المرجع السابق، ص 1067.

– دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

وفي نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.[1]

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها، من خلال إرساء نظام

[1] قوريش نصيرة، نفس المرجع السابق، ص 1071.

النوعية والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث :البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[1] ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.[2] ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:

[1] القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

[2] مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛

- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛

- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.[1]

ومنذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:

1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

[1] مصطفى بن بادة، نفس المرجع السابق، ص ص 15-16.

الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

إن واقع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية والتسييرية وفترات التسليم وطرح منتجاتها في السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير والإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق...[1]

وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية

[1] لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:[1]

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين؛

- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم؛

- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات؛

- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية؛

[1] سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، نوفمبر 2007، ص ص 127-128.

– ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة؛

– تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛

– الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا فتعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتظافر الجهود والإمكانيات والمؤهلات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانيات.[1]

[1] سهام عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص ص 132–134.

خاتمــة

من خلال تحليلنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملــة مــن النتــائج أهمهــا مــا يلي:

– تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوســطة فــي الجزائــر تطــورا ملحوظــا، إلا أنها تعاني من جملة من الصــعوبات أهمهــا الصــعوبات التســييرية والتمويليــة والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها؛

– تعتبــر الشــراكة الأجنبيــة إســتراتيجية هامــة تنتهجهــا معظــم المؤسســات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي تســعى إلــى تحقيــق التكامــل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتــي تهــدف أيضــا إلــى مواجهــة المنافســة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطــاق وجودهــا إلــى الأســواق العالمية، إضافة إلى أنها إســتراتيجية تمكــن مــن اســتبدال العلاقــات التنافســية بعلاقات تعاونية؛

– تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التــي تمكنهــا مــن اســتقطاب الشــركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالــت جــد ضــعيفة خــارج قطــاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– إن سياســة الانفتــاح التــي تبنتهــا الجزائــر تســتوجب تأهيــل المؤسســات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنهــا الصــمود فــي وجــه المنافســة الأجنبيــة، والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلــى آفــاق الاحتــراف وتحســين موقعهــا في إطار الاقتصــاد التنافســي، ورفــع أدائهــا الاقتصــادي وذلــك مــن خــلال

الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها؛

- إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها؛

- إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها كما تحتاج عملية التأهيل إلى جلب الخبرات الأجنبية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة العالمية العالية.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

- الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل ومتابعتها؛

- الاهتمام بتأهيل الفرد البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه؛

- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل؛

- توعية مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

قائمة المصادر والمـراجع

1/ الكـــــتب:

1. د/ إســـماعيل شـــعبان ، "ماهيـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و تطورهـــا فـــي العـــالم "، " تمويـــل المشـــروعات الصـــغيرة و المتوســـطة " ، منشـــورات مخبـــر الشـــراكة و الإســـتثمار فـــي المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص 63 .
2. أ/ لـــرقط فريـــدة ، بوقاعـــة زينـــب ، بوروبـــة كاتيـــة " دور المشـــاريع الصـــغيرة و المتوســـطة فـــي الإقتصـــاديات الناميـــة و معوقـــات تنميتهـــا ، " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة ص120.
3. أ/ لـــــرقط فريـــــدة و آخـــــرون ، " دور المشـــــاريع الصـــــغيرة و المتوســـــطة فـــــي الإقتصـــــاديات الناميـــــة و معوقـــــات تنميتهـــــا " ، و تطورها في العالم ،ص 120.
4. أ/أحمـــد القطـــامين، " التخطـــيط الاســـتراتيجي (مفـــاهيم ونظريـــات وحالات تطبيقية "، ط1 دار مجد لاوي، عمان-الاردن، 1996.
5. أ/ ســـليمان ناصـــر ،" أســـاليب تمويـــل المشـــروعات الصـــغيرة فـــي الإقتصـــاد الإســـلامي ،"ماهيـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و تطورها في العالم ،ص 724-732.
6. د/ جبـــار محفـــوظ، " المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة ومشـــاكل تمويلهـــا، ماهيـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة وتطورهـــا فـــي العالم، ص421.
7. د/صـــالح صـــالحي " أســـاليب تنميـــة المشـــروعات المصـــغرة و الصـــغيرة والمتوســـطة، "مجلـــة العلـــوم الاقتصـــادية وعلـــوم التســـيير"، سطيف، الجزائر، العدد2004/3، ص 31 – 37.

8. د.جمـــال عمـــورة، دراســـة تحليليـــة وتقييميـــة لإتفاقيـــات الشـــراكة العربيـــة الأوروـــ متوســـطية، أطروحـــة دكتـــوراه غيـــر منشـــورة، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية جامعـــة الجزائـــر، 2006/2005، ص 161.

9. عبـــد الســـلام أبـــو قحـــف، اقتصـــاديات الأعمـــال والاســـتثمار الـــدولي، دار الجامعـــة الجديـــدة، الإســـكندرية، القـــاهرة، 2003، ص 460-461.

2/ المذكرات:

1. بـــن حبيـــب عبـــد الـــرزاق / بومـــدين (م) حوالـــف رحيمـــة، الشـــراكة ودورهـــا فـــي جلـــب الاســـتثمارات الأجنبيـــة، الملتقـــى الـــوطني الأول حـــول الاقتصـــاد الجزائـــري فـــي الألفيـــة الثالثـــة، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والتســـيير، جامعـــة البليـــدة، 21-22 مـــاي 2002، ص 222.

2. رميـــدي عبـــد الوهـــاب / ســـماي علـــي، الآثـــار المتوقعـــة علـــى الاقتصـــاد الـــوطني مـــن خـــلال اقامـــة منطقـــة التبـــادل الحـــر الأورو جزائريـــة، الملتقـــى الـــدولي حـــول آثـــار وانعكاســـات اتفـــاق الشـــراكة علـــى الاقتصـــاد الجزائـــري وعلـــى منظومـــة المؤسســـات الصـــغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04.

3. ســـهام عبـــد الكـــريم، دور الشـــراكة الأجنبيـــة فـــي زيـــادة تأهيـــل المؤسســـات الاقتصـــادية الجزائريـــة -دراســـة حالـــة مجمـــع صـــيدال- رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة، جامعـــة البليـــدة، نـــوفمبر 2007، ص ص 127-128.

3/ المجلات:

1. بلالطـــة مبـــارك، أهميـــة الشـــراكة الاجنبيـــة فـــي تأهيـــل المؤسســـة الاقتصـــادية الجزائريـــة، الملتقـــى الـــدولي حـــول آثـــار وانعكاســـات اتفـــاق الشـــراكة علـــى الاقتصـــاد الجزائـــري وعلـــى منظومـــة المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة، جامعـــة ســـطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 11 من القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2011، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الصادر في 15-12-2011، ص 06.
3. حســـام مبـــارك، نحـــو توســـيع نشـــاط المؤسســـة و بنـــاء مجمـــع ضـــخم (ملـــف الاســـتثمار و الخوصصـــة)، دليـــل المســـتثمر العربـــي فـــي الجزائر(الجزائـــر ملتقـــى الاســـتثمار العربـــي)، العـــدد الثـــاني، نـــوفمبر 2006، ص 44.
4. د/ زعرور نعيمة ود/ كردودي سهام، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2017.
5. عمار سعداني، خطـــــاب رئيس المجلس الشـــعبي الـــوطني فـــي مراســـم افتتـــاح الـــدورة الخريفيـــة للمجلـــس، ســـبتمبر 2006، موقـــع الكترونـــي www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.htm. تم التحميل بتاريخ 15 جانفي 2012
6. القـــانون رقـــم 01-18 المتضـــمن القـــانون التـــوجيهي لترقيـــة المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة، الجريـــدة الرســـمية للجمهوريـــة

الجزائريـــة، العـــدد 77 الصـــادر بتـــاريخ 15 ديســـمبر 2001، ص 07.

7. قلـــش عبـــد الله، أثـــر الشـــراكة الأورو جزائريـــة علـــى تنافســـية الاقتصـــاد الجزائـــري، مجلـــة علـــوم إنســـانية، موقـــع الكترونـــي، www.ulum.nl/b150.htm ، العـــــدد 29، الســـــنة الرابعـــــة، جويليـــة 2006، تـــم التحميـــل بتـــاريخ 15 دســـيمبر 2011، ص 02.

8. لطـــرش ذهبيـــة، اســـتراتيجيات ترقيـــة وتأهيـــل المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة علـــى المســـتويين الكلـــي والجزئـــي لتعظـــيم مكاســـب الشـــراكة الأورو جزائريـــة، الملتقـــى الـــدولي حـــول آثـــار وانعكاســـات اتفـــاق الشـــراكة علـــى الاقتصـــاد الجزائـــري وعلـــى منظومـــة المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة، جامعـــة ســـطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

9. محمـــد يعقـــوبي / لخضـــر عـــزي، الشـــراكة الأورو متوســـطية وآثارهـــا علـــى المؤسســـة الاقتصـــادية، مجلـــة علـــوم إنســـانية، موقـــع الكترونـــي، www.ulum.nl /a144.htm العـــــدد 14، الســـــنة الثانيـــة أكتـــوبر 2004 تـــم التحميـــل بتـــاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

10. مصـــطفى بـــن بـــادة، اســـتحداث 200 ألـــف مؤسســـة مصـــغرة تـــوفر مليـــون منصـــب شـــغل، جريـــدة الشـــروق اليـــومي بتـــاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: نقاش حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	09
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الثاني: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية	16
المطلب الأول: تحديد إستراتجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
المطلب الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	20
المطلب الثالث: مصادر وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها	23
خاتمة الفصل الاول	29

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول اتفاق الشراكة الأجنبية	
تمهيد	31
المبحث الأول: مفهوم الشراكـــة الأجنبيـــة	32
المطلب الأول: أنواع الشراكة الأجنبية	33
المطلب الثاني آثار الشراكة الأجنبية	36
المبحث الثاني : العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية	39
المطلب الأول :العوامل الداخلية	39
المطلب الثاني: العوامل الخارجية	41
المبحث الثالث : توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي	42
المطلب الأول: تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية	43
المطلب الثاني:برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الثالث:البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة	47
خاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع.	
فهرس المحتويات	